تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مقدمة[1]

تختلف العلاقات الاجتماعية التي تربط بين الناس عبر خط متصل بين نمط "المجتمعات الأهلية" ونمط "الجمعيات". فنمط المجتمعات الأهلية يمثل العلاقات الأولية التقليدية التي تعتبر غايات في ذاتها. ويعرف الناس في هذه المجتمعات ظروف واحتياجات بعضهم البعض، وتكون المشاركة فيما بينهم قائمة على تقاليد المبادلة التي تشمل النقود والمنتجات والعمل وغير ذلك من الموارد. أما نمط الجمعيات فيقوم على مصالح مشتركة لفئات من الناس تكون "مجموعات مصالح" كنقابات العاملين، واتحادات التجارة والأعمال. ولا يعرف أعضاء هذه المجموعات بعضهم البعض بالضرورة، وليست العلاقات التي تربط فيما بينهم غايات في حد ذاتها بل وسائل لأغراض أخرى. ومن هاتين الشبكتين، شبكة المجتمعات الأهلية وشبكة الجمعيات، تتألف الهياكل الوسيطة التي تؤدي عدداً من الوظائف الهامة مثل الربط والوساطة بين الأفراد والحكومات، وهي عبارة عن أنسجة رابطة داخل النسيج الكلي للمجتمع، كما أنها وسيلة للمشاركة السياسية. وجدير بالذكر أن المركزية، والتوسع العمراني، وسائر قوى التغيير، كانت تعمل على تحريك المجتمعات نحو نمط الجمعيات.

وأصبحت منظمات المجتمع المدني غير الحكومية تضطلع بمسؤوليات متزايدة، كما أصبح دورها يكتسب وضوحاً وسلطة على المستويين الوطني والعالمي. ويتألف بعض هذه المنظمات من أفراد يشكلون "مجموعات مصالح"، مثل النقابات العمالية، واتحادات الصناعات، والجمعيات المهنية والعلمية، والمؤسسات الخيرية، والجماعات الأهلية، ويعمل بعضها الآخر في تقديم الخدمات الإنسانية مثل التعليم، والرعاية الصحية، والقروض والمساعدات الاقتصادية، وحل النزاعات. وهناك منظمات تركز على قضايا مثل الحقوق المدنية للمرأة والأقليات، وسائر حقوق الإنسان، وحماية البيئة، والحكم الديمقراطي، والفساد واستغلال السلطة. ويقوم عدد كبير من هذه المنظمات بدور الدفاع عن مصالح الناس المشمولين بأنشطتها أو عن المصالح العامة في نطاقها الأوسع، وذلك في مشاكل أو قضايا بعينها. ولعل من بين الوظائف المهمة لمنظمات المجتمع المدني أنها تنشر مبدأ "التطوع" الذي يمكن أن ينصرف لكل أنواع الأنشطة الاجتماعية والخدمات الإنسانية. ومن خلال حشد الناس والموارد، يمكن أن تكون هذه المنظمات مؤثرة في السياسات الوطنية وتنفيذها.

وفيما يتعلق بالسياسات، ورد وصف "مشكلة" موقع منظمات المجتمع المدني في مسح أجراه عدد من الباحثين من جامعة جونز هوبكنز على النحو التالي: "رغم تزايد وجودها وأهميتها، فإن منظمات المجتمع المدني قد ظلت لوقت طويل بمثابة القارة المفقودة من المشهد الاجتماعي لعالمنا. وما زال الحديث الاجتماعي والسياسي محكوماً بنموذج القطاعين، الذي يعترف بوجود دائرتين اجتماعيتين فقط خارج وحدة الأسرة، هما السوق والدولة، أو الأعمال والحكومة. ونتيجة لذلك،

(١) المصدر: الإسكوا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية: إطار وتحليل مقارن، ٢٠٠٥، E/ESCWA/SDD/2005/4، ص ٣٠-٤٤.

تعطلت قدرة منظمات المجتمع المدني على المشاركة في المناقشات الهامة التي تجري بشأن السياسات، كما أصبحت قدرتها على الإسهام في حل المشكلات الملحة محل اعتراض أو تجاهل في أغلب الأحيان".

تختلف العلاقات القائمة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني اختلافاً كبيراً حسب مستويات الديمقراطية. فنظم الحكم بالأوامر، غالباً ما تشكك في المنظمات غير الحكومية المستقلة ولا تسمح بها إلا في حدود ضيقة. وهي تصدر القوانين والقواعد بغرض السيطرة عليها وليس بغرض تنظيمها.

وكثير من المنظمات غير الحكومية مشغول بمصالح أعضائه، بينما غيرها مشغول بالدفاع عن بعض القضايا العامة، وبعضها مشغول بتوفير خدمات إلى الأفراد، والأسر، والمجتمعات الأهلية. ويُذكر أن انتشار النوع الأخير من المنظمات غير الحكومية في المجتمعات النامية قد تلقى دفعة قوية من جانب الجهات المانحة الدولية، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، بحثاً عن بدائل لتعويض عدم كفاءة الوكالات الحكومية في توجيه موارد التنمية وجهودها. كما تُعتبر المنظمات غير الحكومية وسيلةً لتشجيع التطوع وتعزيز فرص المشاركة على مستوى القاعدة. وفي حين أن كثيراً من المنظمات غير الحكومية ما زالت تعمل بجد للوفاء بأهدافها المعلنة، إلا أن منظمات أخرى لم تفعل. وقد يكون الدافع وراء القيادات والعاملين في المنظمات غير الحكومية هو الرغبة في خدمة الغير، أو الاستفادة من فرص العمل، أو استغلال العمل في تحقيق مصالح شخصية. وكثيراً ما اجتذبت المنظمات غير الحكومية بعض القيادات الاستغلالية، خصوصاً على مستوى المنظمات الوطنية. وتشمل الفوائد التي يسعون إلى تحقيقها المال والامتيازات، والمكانة والتأثير المقترن بالصلة، والتعامل مع شاغلي مناصب النفوذ والسلطة. أما المستفيدون فهم عادة أفراد الصفوة وأقاربهم من لديهم معرفة بالعملية، ولديهم التأثير الكافي للتعامل مع التعقيدات البيروقراطية، ومع الشبكات اللازمة لتسهيل التمويل. ومن المؤسف أن هذه النماذج تُلقي بظلال الشك على كثير من القادة والعاملين الغيورين على مصلحة الناس ومصلحة المنظمات التي يديرونها.

إن المنظمات غير الحكومية تخدم عدداً من الوظائف الهامة في المجتمع. وعلى السياسات الخاصة بها أن تشجع تكوينها وتسهل أنشطتها. ومن الضروري أن يكون هناك لوائح عامة لتنظيم هذه الأنشطة بهدف الحفاظ على الشفافية، والمساءلة، والالتزام بأهدافها المعلنة، وليس بهدف وضعها تحت سيطرة الحكومات.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية في كل بلد عربي ونسبتها إلى إجمالي السكان

البلد	عدد الجمعيات	عدد السكان	نصيب كل جمعية من عدد السكان
الأردن	١١٨٩	٦١٩٨٦٧٧	١٩٠١
الإمارات العربية المتحدة	١٢٦	٤٦٢١٣٩٩	٣٦٦٧٧
البحرين	٤٥٠	١٠٤٦٨١٤	٢٣٢٦
تونس	٩٠٦٥	١٠٣٢٧٨٠٠	١١٣٩٣
الجزائر	١٠٠٠ (*)	٣٣٧٦٩٦٦٩	٣٣٧٦٩
الجماهيرية العربية الليبية	١٣٠	٦١٧٣٥٧٩	٤٧٤٨٩
الجمهورية العربية السورية	١٢٢٥	١٩٤٠٥٠٠٠	١٥٨٤٠
السودان	١٧٨٥	٣٩٣٧٩٣٥٨	٢٢٠٦١
العراق	٥٦٦٩	٢٩٢٦٧٠٠٠	٥١٦٢
عُمان	١٠١	٢٥٧٧٠٠٠	٢٥٥١٤
فلسطين	١٤٥٩	٥١٧٠٠٠٠	٣٥٤٣
قطر	١٧	١٥٤١١٣٠	٩٠٦٥٤
الكويت	٦٦	٣٣٩٩٦٣٧	٥١٥٠٩
لبنان	٣٣٦٠	٤٠٩٩٠٠٠	١٢١٩
مصر	٢٧٠٦٨	٨١٧١٣٥١٧	٣٠١٨
المغرب	٣٨٥٠٠	٣١٣٥٢٠٠٠	٨١٥
المملكة العربية السعودية	٤٤٠	٢٧٦٠١٠٣٨	٦٢٧٢٩
موريتانيا	٦٠٠	٣٠٦٩٠٠٠	٥١١٥

المصدر: بيانات رسمية متوافرة للعامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، تم تحليلها في مركز معلومات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية: www.shabakaegypt.org.

(*) بلغ عدد الجمعيات الأهلية على مستوى المحافظات في الجزائر، والذي يتضمن النوادي واتحادات الطلاب وفروع الجمعيات المركزية، ٧٠ ألف جمعية في عام ٢٠٠٧.

مفهوم المجتمع المدني

يدل مصطلح "المجتمع المدني" على واقع مبهم نسبياً تشكله "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف[٢]."

مصطلحات ذات علاقة بالمجتمع المدني

- منظمات المجتمع المدني (Civil Society Organizations): وهي تجمعات من أشخاص ومن جمعيات، ولها هيكلية إلى حد ما رسمية، ولكنها لا تنتسب لا للقطاع العام ولا للقطاع الخاص المربح؛
- المنظمات غير الحكومية (Non-governmental organizations-NGOs): وغالباً ما يخطئ الناس بينها وبين المجتمع المدني. وهي تعمل في شتى المجالات التي تتراوح من المساعدة الإنسانية إلى الدفاع عن حقوق الإنسان مروراً بحماية البيئة؛
- منظمات المجتمعات المحلية (Community-based organizations): وهي جمعيات مكونة من ناشطين ومستفيدين يقيمون في منطقة جغرافية محددة (حي أو قرية أو دائرة سكنية ما)، وهي تعول كثيراً على المساهمات التطوعية لأعضائها، ولكن من الجائز أيضاً أن تحصل على أموال من المنظمات غير الحكومية؛
- المنظمات غير الحكومية من أجل التنمية (Non-governmental development organizations): وهي المنظمات المختصة بإرسال الأموال الموجهة للتنمية والتي تعمل على الصعيد الدولي بتوجيه المساعدات من الشمال إلى الجنوب. ولغالبية البلدان النامية منظماتها غير الحكومية من أجل التنمية. وعلى عكس منظمات الشمال، فإن منظمات الجنوب غير الحكومية من أجل التنمية تختلط بكيانات أخرى من المجتمع المدني لتنفيذ مشاريع التنمية أو لتعبئة المجموعات السكانية المحلية؛
- منظمات التحسيس غير الحكومية (Advocacy NGOs): وهي تقدم خدمات في مجالات البحوث والتأهيل وجمع المعلومات ونشرها. ومن الأمثلة الشائعة عن هذا النوع من المنظمات غرف التجارة واتحادات المنظمات الأهلية. أما على الصعيد الدولي فإن المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، ومنظمة العفو الدولية، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة تنتسب إلى هذا النوع من المنظمات؛
- جمعيات مجموعات المصالح (Interest group associations): وتدخل في هذا الصنف الجمعيات المهنية مثل جمعيات المحامين والأطباء والمهندسين، وتعاونيات المنتجين والمستهلكين، وجمعيات كوادر المؤسسات، وكذلك المتقاعدين، إضافة إلى النقابات التي تتمثل مهمتها الأولى في الدفاع عن مصالح المنضمين إليها في مجال العمل.

المصدر: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD)، ٢٠٠٢، أيادٍ مرئية: تحمّل المسؤولية من أجل التنمية الاجتماعية، ص ١٠١.

[٢] سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، تقديم سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الصادرة عن مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، بالاشتراك مع دار الأمين للنشر، ١٩٩٧، القاهرة.

مجالات تدخل منظمات المجتمع المدني وتأثيرها[٣]

تضطلع منظمات المجتمع المدني بجزء كبير من العمل الاجتماعي القائم على التطوع والتنظيم والذي يهدف إلى حماية حقوق الأفراد والجماعات. وقد شكل عدد من هذه المنظمات، مثل الجمعيات الخيرية والتعاونية، أطراً للمشاركة العامة في معالجة مشكلات اقتصادية واجتماعية، والمساهمة في توفير الخدمات والرعاية. وساهم البعض من منظمات المجتمع المدني في قضايا الحكم الرشيد والديمقراطية، وذلك من خلال دعم جهود الإصلاح السياسي والاجتماعي، فيما ساهم البعض الآخر في أنشطة الدعوة العامة والمراقبة وتعبئة الرأي العام حول قضايا وسياسات تنموية ملحّة، ومنهم من انخرط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان السياسية والمدنية، وحقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقات وغيرها من الفئات المعرّضة. وفيما يلي أبرز المجالات المحورية لتدخل منظمات المجتمع المدني:

- المشاركة في توفير الخدمات وتنظيم حملات التوعية والدعوة والدفاع؛
- بناء القدرات المؤسسية وإدارة برامج التنمية ونشر المعلومات؛
- مكافحة الفقر وتأمين وسائل الدعم المعيشي والقروض الصغيرة؛
- النهوض بالمرأة وتعزيز مكانتها ومشاركتها ودعم الفئات المهمّشة والمعرّضة؛
- حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد.

إن نتائج الدراسات التي أعدّت بشأن تأثير تدخل منظمات المجتمع المدني لم تكن إيجابية في تميزها عن تدخل الحكومات في مجالات مكافحة الفقر أو نوعية الخدمات وفاعلية تقديمها. ورغم كفاءة منظمات المجتمع المدني وقدرتها على التجديد والاختبار، ورغم نجاحها في تكييف مشاريعها مع الشروط والاحتياجات المحلية، إلا أن هذا النجاح لم يكن ملحوظاً في المشاريع الإنمائية التي تعتمد مناهج شاملة ومتكاملة.

المصدر: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD)، ٢٠٠٢، أيادٍ مرئية: تحمّل المسؤولية من أجل التنمية الاجتماعية، الفصل السادس.

[٣] بالإضافة إلى المصادر الواردة ضمن هذه المادة الإعلامية، فإن إعدادها استند إلى "دليل تعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة" الصادر عن الإسكوا، ٢٠٠٩.

مجالات اهتمام منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية

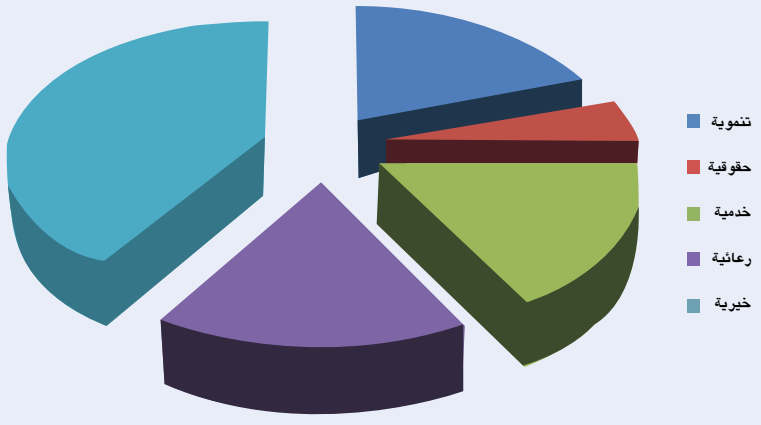

المصدر: أماني قنديل، مؤشرات فعالية منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة ٢٠١٠.

عوامل مؤثرة في تطور دور منظمات المجتمع المدني

ساهمت عوامل خارجية وداخلية في تطور منظمات المجتمع المدني وتفعيل دورها في البلدان العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وكان أبرزها:

١- العوامل الخارجية:

- تنامي دور المجتمع المدني العالمي؛
- انعكاس القضايا العالمية مثل العولمة وتغيّر المناخ؛
- ترويج قيم ثقافية ومبادئ إنسانية وقانونية على المستوى العالمي؛
- تبنّي مقررات دولية بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية والشفافية والمساءلة؛
- توفير مساعدات إنمائية من خلال منظمات المجتمع المدني.

٢- العوامل الداخلية:

- تعزيز القدرات المؤسسية وتفعيل شبكات عمل متعدّدة المستويات؛
- تشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني؛

- تعزيز مصادر التمويل وإشراك الفئات المستهدفة والقطاع الخاص؛
- تبنّي سياسات الإصلاح الاقتصادي وتراجع دعم الدولة للخدمات العامة؛
- تزايد معدلات الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي؛
- تنامي توجهات التنمية المحلية التي تعتمد مناهج تعبئة القدرات والموارد؛
- تطوّر تكنولوجيا الاتصال وتوفر المعلومات على نطاق واسع؛
- ضعف التمثيل الحزبي والنقابي في التعبير عن مصالح الجماعات والأفراد.

يتمتع عدد متزايد من منظمات المجتمع المدني بقدرات متنامية على المبادرة والاستجابة للاحتياجات والمشكلات الاجتماعية، إضافة لتمتعها بقابلية الانخراط في عملية التحديث والتغيير نظراً لمرونة هيكلها المؤسسي وارتباطها بقواعدها الشعبية والمجتمعات المحلية.

اتجاهات حديثة لدور منظمات المجتمع المدني

ترافق التطور المطّرد لدور منظمات المجتمع المدني مع اتجاهات حديثة لتدخل هذه المنظمات ومساهمتها في عملية التحديث والتغيير، ويمكن اختصار هذه الاتجاهات بما يلي:

- التأثير على القرارات أو السياسات العامة؛
- ممارسة الرقابة على الحكومة؛
- تنشيط المواطنة ودعم الثقافة المدنية؛
- تغيير الاتجاهات والسلوكيات السلبية؛
- إثارة اهتمام الرأي العام بالقضايا التنموية؛
- إصدار المعلومات ونشرها وتبادل الخبرات؛
- تطوير علاقات التنسيق والتشبيك.

رغم محاولات بعض منظمات المجتمع المدني بلورة رؤية تنموية لمتابعة السياسات العامة أو تقويمها، ورغم تطورات طرأت على توجهات وأدوار البعض الآخر من منظمات المجتمع المدني، إلا أنها ما زالت تفتقر إلى القدرات والوسائل التي تمكنها من المساهمة الفاعلة في صنع القرار أو التأثير الملموس على السياسات العامة.

ظروف ضاغطة على أداء منظمات المجتمع المدني

يتفاوت أداء منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية بحسب الظروف السياسية والثقافية والقانونية التي تمارس فيها أنشطتها. كما يتفاوت أداء هذه المنظمات بحسب حجمها ومصادر تمويلها، وهيكلها التنظيمي والإداري، وأهدافها، وتنوع أنشطتها، وتغطيتها الجغرافية (محلية، وطنية، إقليمية، أو دولية)، وكذلك بحسب استقلالها المالي والإداري. ورغم هذا التفاوت، فإن أداء منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية يتأثر عموماً بالظروف التالية:

- الالتباس في مفهومها للمجتمع المدني ودوره في التنمية؛
- تداخل مهامها في تقديم الخدمات العامة مع مهام الحكومات؛
- خضوعها لوصاية الجهات المانحة أو الداعمة؛
- ضعف بنيتها المؤسسية وعدم استدامة أعمالها غالباً؛
- تمثيل بعضها لجهات حاكمة أو انحيازها لفئات طائفية أو مصالح انتخابية؛
- غلبة الطابع الخيري والرعوي على أنشطتها؛
- هيمنة الممارسات البيروقراطية وتأثرها بشخصية أفرادها المؤسسين؛
- تشتت خبرات المنظمات الحقوقية والدفاعية وضعف المتابعة فيها.

ما زالت العلاقة بين حكومات البلدان العربية عموماً ومنظمات المجتمع المدني علاقة ملتبسة، يسودها التوتر والتخاصم والتنازع الضمني حول شرعية العمل من أجل الناس وتمثيل مصالحهم، وحول من يمتلك هذه الشرعية.

تتأثر عملية المشاركة بظروف المجتمع المعني وتعقيداته، ومنها: قدرة المؤسسات على القيام بوظائفها؛ ومستوى التطور التنموي والثقافي؛ ونمط القيم الاجتماعية والمواقف الأيديولوجية؛ وكفاية الموارد وحجم الفرص المتاحة للاستفادة من العولمة؛ ومرونة التنظيم الاجتماعي وأسلوب ممارسة الحكم؛ وطبيعة العلاقات الاجتماعية من حيث قابلية التغيير والتحديث؛ وتوفر المعلومات الموثوق بها والوافية بشأن قضايا التنمية.

معوقات دور منظمات المجتمع المدني

مؤشرات تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني مع الحكومات

- التأثير على السياسات العامة والمساهمة في تقديم الخدمات؛
- الشفافية ونشر ثقافة الحوار وإقرار معايير الكفاءة والمراقبة والمساءلة؛
- الديمقراطية في الممارسة وتفعيل الاجتماعات والتواصل مع الأعضاء والمستفيدين؛
- التشبيك وإتاحة مجالات تبادل الخبرات وترشيد استخدام الموارد؛
- بناء القدرات المؤسسية وتعزيز آليات التفاعل.

قياس أداء منظمات المجتمع المدني

انطلاقاً من القواعد السلوكية التي تركز عليها أخلاقيات العمل المدني، هناك عدد من المؤشرات لتقييم أداء منظمات المجتمع المدني، منها:

١- **قياس مدى الترسيخ المؤسسي:** ومن مؤشراته وجود نظام أساسي يحدد أهدافها، ونظام داخلي يحدد كيفية عملها، ونظام مالي يحدد آليات التمويل والإنفاق فيها.

٢- **قياس مدى ممارسة الديمقراطية داخل المنظمة:** ومن مؤشراته تحديد صلاحيات الولاية ومدتها، وإجراء انتخابات داخلية حرة، ومراعاة سرية الاقتراع، والمداورة النسبية في تحمل المسؤوليات.

٣- **قياس آليات المساءلة والمحاسبة الداخلية والممارسة الفعلية لها:** ومن مؤشراته المساءلة الوظيفية والقدرة على طلب وتقديم التقارير والمعلومات، والقدرة على فرض العقوبات.

٤- **قياس مدى احتكام المنظمة في مجمل أنشطتها وبرامجها إلى الرأي العام:** ومن مؤشراته رصد الاستراتيجية الإعلامية للمنظمة وعقد مؤتمرات صحافية وإعداد المنشورات.

٥- **قياس شفافية العمل والأداء المالي:** ومن مؤشراته التأكد من أن مختلف مصادر التمويل مدرجة في مشروع الميزانية، بما في ذلك الموافقة المسبقة على الصرف وأوراق ثبوتية تحمل توقيع المستفيدين من الإنفاق.

المصدر: الإسكوا، مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين: نحو مدونة سلوك – الجزء الثاني: أخلاقيات العمل المدني وسلوكياته، 2003، E/ESCWA/SDD/2003/13.

آليات مشاركة منظمات المجتمع المدني مع الحكومات

تقتضي آليات المشاركة قبول كل فريق بالآخر وبموقعه ودوره، والموافقة على التعاون معه، أي احترام الحكومات لاستقلالية المنظمات واحترام المنظمات لسيادة القوانين والأنظمة. ولم يعد مجدياً اتخاذ القرارات، أو تصميم السياسات العامة، وتنفيذها وفق منهج التدخل من الأعلى نحو الأسفل. ولذلك، تتطلب المشاركة في هذه القرارات أو السياسات توفر آليات مناسبة للاتصال وتبادل المعلومات والخبرات، ومنها:

- الأطر التفاعلية مثل المؤسسات اللامركزية والمجالس المشتركة والإعلام الذي يشكل منبراً لتعزيز الحوار والمشاركة بين الفاعلين الاجتماعيين؛
- المساءلة التي تؤدي إلى تعزيز الثقة والمشاركة وحشد الموارد؛
- مراقبة تنفيذ البرامج والمشاريع المنبثقة عن السياسات العامة.

تزخر مختلف المجتمعات بشتى أنواع الانقسام والتعارض حول الموارد والسلطة والامتيازات وغيرها، وهو ما يحتاج إلى مشاركة بين الفاعلين الاجتماعيين وأصحاب الشأن لتحقيق تسويات مقبولة.

المنظمات غير الحكومية للتنمية ونظام المساعدة الدولي

يتوجه المانحون الدوليون أكثر فأكثر إلى المنظمات غير الحكومية للتنمية. وهم يعتقدون أن تلك المنظمات أحرى بأن تنجح حيث تفشل المنظمات الحكومية. ولكن للأسف، باتت المنظمات غير الحكومية للتنمية تابعة للمانحين الأجانب، وأصبحت ميالة إلى تنفيذ سياستهم، مما أفقدها الكثير من قيمتها وخصائصها. وهكذا، فإن المجتمع المدني المحلي ينقسم إلى معسكرين، المنظمات التي تعمل بما يُقال لها، والمنظمات التي تسعى إلى تغيير الأحوال استجابة للأولويات والحاجات المطلوبة على المستوى المحلي. ومن أجل الاستمرار والمساهمة المفيدة في التنمية، تحتاج المنظمات غير الحكومية للتنمية لمزيد من التشجيع من قبل المانحين. ومن واجب هؤلاء منح أموالهم بترجيح الكفة لا لمقتضياتهم الخصوصية الساعية وراء المشاريع، وإنما لمميزات المنظمات التي يساهمون في تمويلها.

ومن الجائز لهذه المنظمات أن تطرح الأسئلة الثلاثة التالية:

- هل تستجيب المنظمات حقاً لحاجات الجماعات، أم أنها تتكيف بكل بساطة مع ما هو شائع لدى الممولين؟
- هل أن تلك المنظمات ثابتة على الاستجابة لحاجات المجموعات المحرومة، أم أنها تسعى بكل بساطة إلى إرضاء مصالحها التنظيمية والمادية؟
- هل تستمع المنظمات لنداء أولئك الذين بدونها لن تُسمع أصواتهم؟

لقد باتت المنظمات غير الحكومية للتنمية والمنظمات الأهلية هي التي تضطلع أكثر فأكثر بتوفير الخدمات بالتعاون مع الحكومة من خلال "الشراكات". غير أن هذه الشراكات غالباً ما تكون مجردة من عناصرها الجوهرية كالاحترام المتبادل والتوزيع المنصف للمنافع والعلاقات المتوازنة. وإذا ما وجب على المنظمات غير الحكومية للتنمية أن تتدارك النواقص التي تتغافل عنها الدولة، وجب عليها أيضاً أن تتمتع بمسؤوليات محددة تحديداً واضحاً وأن يكون عملها خاضعاً للرقابة.

المصدر: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD)، ٢٠٠٢، أيادٍ مرئية: تحمّل المسؤولية من أجل التنمية الاجتماعية، ص ١٠٥ و١٠٦.

الإطار القانوني لمشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع القرار[٤]

تنتظم مشاركة منظمات المجتمع المدني ضمن الإطار القانوني بصورة مطردة، وهو ما يؤكد مكانة هذه المنظمات ودورها في التنمية السياسية بما تعنيه من نظم ديمقراطية وتكريس لمبادئ العدالة وسيادة القانون وتفعيل لوظائف الإدارة العامة. وفيما يلي أبرز عوامل ومظاهر تنظيم مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع القرار:

- تتضمن الدساتير العربية الكثير من الحقوق ذات الصلة بالمشاركة والتي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق دولية أخرى؛
- تضع النظم القانونية والممارسات الإدارية في أغلب البلدان العربية، وإن بنسب متفاوتة، عوائق في وجه تأسيس وتسيير وحل منظمات المجتمع المدني؛
- يتسع نطاق الحريات العامة ويتم تعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات بصورة مطردة في معظم البلدان العربية، وذلك انسجاماً مع انتشار وسائل الاتصال وتنامي دور المعلومات بصفتها شرطاً أساسياً للمحاسبة والمساءلة، وبالتالي للمشاركة؛
- تتوفر لدى معظم البلدان العربية تنظيمات محلية تخضع هيئاتها للانتخاب بصورة كاملة أو جزئية، بحسب البلدان المعنية؛
- بدأت في بعض البلدان العربية مشاركة محدودة لمنظمات المجتمع المدني في العملية التشريعية من خلال مناقشة القوانين وأنظمة الرقابة، ومشاركة مطردة من خلال الدفاع عن الحقوق والحريات العامة وتعزيز مكانة المرأة وحماية البيئة وغيرها؛
- تتمثل منظمات المجتمع المدني، في بعض البلدان العربية، ضمن تشكيل هيئات رسمية مثل المجالس الاقتصادية والاجتماعية، أو مجالس الإعلام الوطنية، أو غيرها.

ليست جميع البلدان العربية ذات أنظمة سياسية دستورية، وليست جميع الدساتير متساوية من حيث الضمانات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وليست جميع النصوص الدستورية مكرّسة من خلال قوانين وضعية تؤكد على الحقوق التي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق دولية أخرى.

[4] المصدر: الإسكوا، الأطر القانونية المنظمة لمشاركة المجتمع المدني في صنع القرار، ورقة قدمت في اجتماع فريق الخبراء لمناقشة توجهات "دليل تعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة"، بيروت، ٢٩-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، E/ESCWA/SDD/2009/WG.1/2/Rev.1.

مجالات مقترحة لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني

- تعزيز قدرتها على بلورة رؤيتها التنموية وترويجها لدى الرأي العام؛
- إصرارها الدؤوب على ضمان حرية عملها وتعزيز استفادتها من العولمة؛
- دعم أطر المشاركة في عمليات السياسات العامة، وأبرزها اللامركزية؛
- تحديث الإطار التشريعي بما يتلاءم مع الحقوق ذات الصلة بالمشاركة.

إذا ما كان هناك مجال عرفت فيه منظمات المجتمع المدني شهرة واسعة في التسعينات من القرن العشرين، فهو العمل التحسيسي على الساحة الدولية. وإن التعاون مع الهيئات الدولية، وبالخصوص الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، هو الذي مكّن منظمات المجتمع المدني من ممارسة ضغط أكبر.

المصدر: الإسكوا ٢٠٠٢، أيادٍ مرئية/تحمّل المسؤولية من أجل التنمية الاجتماعية، ص ١٠٦.

تساؤلات بشأن دور منظمات المجتمع المدني

- هل تتوفر معلومات كافية بشأن قضايا التنمية؟ وهل يخضع تداولها، إن توفرت، إلى قيود تحدّ من حرية التعبير والتجمع؟
- ما هو الدور الذي تطمح المنظمات إلى تأديته؟ وما هو تصورها لآليات تأدية هذا الدور؟ وهل يؤدي هذا الدور إلى التأثير على قرارات السلطات؟
- هل يتطور دور المنظمات على أساس ثقافة المجتمع ومكوناته أم على أساس افتراضي؟
- كيف تنظر المنظمات إلى تراجع دور النقابات والأحزاب العلمانية والليبرالية، وما يقابل ذلك من صعود لحركات إسلامية يقبل بعضها مبدأ المشاركة الديمقراطي؟
- هل تتمتع المنظمات بالقدرات المؤسسية للمشاركة في عمليات السياسات العامة؟
- هل هناك توافق بين المنظمات على النظر إلى المستويات المحلية بصفتها قواعد سليمة لممارسة الوظائف الاجتماعية؟
- ما هو موقف المنظمات من المشاريع الصغيرة، ذات الطابع المحلي، التي تعبر عن حاجات واقعية وأكثر ملاءمة للتغيير القاعدي؟

المجتمع المدني المنظم هو شرط لازم للديمقراطية وتعبير عنها، وهو وسيط بين الدولة والمجتمع وعنصر رئيسي في الحكم الرشيد. وليس المجتمع المدني المنظم بديلاً عن الدولة بل مكمل لها.